السياسة الإيرانية تجاه الاحتجاجات في البحرين

كلاع شريفة
أستاذة مساعدة(أ)بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

مقدمة :

أخذت الاحتجاجات في البحرين والتي واكبت الثورات العربية طابعا تميز عن مثيلاتها في المنطقة كونها تستدعي إعادة تعريف نظام الحكم والمواطنة من جديد في بلد ترسخت وتمايزت فيه أنساق عمل سياسي طائفي، مما ساهم في ربط المكون الداخلي بالبعد الإقليمي. ففي الوقت الذي تقوم فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعم النظام السوري، كانت تؤيد حركة الاحتجاجات البحرينية، مما يدفعنا للتساؤل: ماهي الأسباب الحقيقية لهذه الاحتجاجات ؟ وما علاقتها بما يحدث بدول الجوار وبالمنطقة وبالعالم ككل؟ ولهذا سنحاول دراسة النقاط التالية:

أولا: الوجود الإيراني في البحرين:

مملكة البحرين من الدول ذات الأهمية بالنسبة لإيران فهي تدعي بأنها ترتبط بها ارتباطا عضويا ووجدانيا، يدعمه امتداد تاريخي يجعل من العلاقة معها أمرا متصلا غير قابل للانقطاع[1]، فما تزال إيران تردد على مستوى القيادة والنخبة أن البحرين هي المحافظة الإيرانية الرابعة عشر، ومازالت أجور البريد والهاتف مع مملكة البحرين في مستوى الأجور المحلية، أي أن طابع البريد الذي يوضع على خطاب من أي مكان في البحرين في مستوى الأجور المحلية، أي أن طابع البريد الذي يوضع على خطاب من أي مكان في إيران إلى البحرين هو طابع البريد الداخلي، ومن هنا يمكن قياس ما تمثله البحرين في قاموس السياسة الخارجية الإيرانية. يؤدي الوجود الشيعي في البحرين دورا في رسم الأحداث التي تدور فيها هذه الجزيرة، فقد أدت قضية "الأكثرية الشيعية" دورا في أعمال العنف والتخريب التي طالتها، وبلغت حد المطالبة بإلغاء النظام الملكي واقتفاء النموذج الإيراني، وقد حقق الشيعة إنجازات مهمة مع قدوم الشيخ "حمد بن عيسى" سنة 1999 كإطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين وإنشاء الجمعيات السياسية وإصدار الصحف والمنتديات والدخول إلى المجلس النيابي ومجالس البلديات[2]. كما سمحت للمعارضة في الخارج أن تعود وتزاول نشاطها بحرية، وبتدريس المذهب الشيعي الجعفري في المدارس، وإتباع خطة للتقريب المذهبي[3]. ارتبط جانب من تحرك شيعة البحرين بالصعود الإيراني خاصة تحرك بعض الجماعات الشيعية التي تأخذ من العنف أداة من أدوات العمل السياسي، وتصور نظام الحكم بأنه نظام احتلال، وبالتالي يتعين عليها "الانتفاض" عليه مقاومته من أجل "تحرير البحرين"، ومن أجل إقامة دولة

(1) - محمد السعيد عبد المؤمن، الجمهورية الثالثة في إيران (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 2012)، ص.215

(2) - نفس المرجع، ص.228

(3) - سيد حسين، إيران والعرب حدود الدين والدم والسياسة (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص.199-200

يقودها رجال الدين وهذا ما يروج له المجلس العلماني الإسلامي في البحرين، واستنادا إلى هذا المنطق ظهرت في البحرين حركة الحريات والديمقراطية، وحركة أحرار البحرين الإسلامية وغيرهما[1].

لقد عمل الشيعة على رفع نسبتهم في جميع البلدان التي يقيمون فيها لأسباب سياسية لا تخفى على أحد ومن تلك الدول البحرين، وقد جاء في تقرير مركز ابن خلدون حول الأقليات لسنة 1993 أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: العرب الشيعة ونسبتهم 45% من مجموع السكان، والعرب السنة ونسبتهم كذلك 45% أما الإيرانيون 8%، إلا أن تقرير لبن خلدون ذاته الصادر سنة 1999 قام برفع نسبة الشيعة في البحرين إلى 70% ولم يذكر التقرير الأسس التي استند إليها لرفع نسبة الشيعة من 52% إلى 70% خلال 6 سنوات. إن زيادة عدد الشيعة في الخليج عامة والبحرين خاصة كان بسبب الهجرة الإيرانية المتزايدة إلى بلدان الخليج أثناء الحكم البريطاني، وقد جاءت نتائج الانتخابات البلدية والنيابية سنة 2002 وحصول الشيعة في الأولى على 23 مقعدا من 50 وعلى 13 مقعدا من أصل40 مقعدا في الثانية، ليعطي صورة تقريبية عن حجم الشيعة في البحرين.

عند الحديث عن علاقات البحرين بإيران وأثرها على شيعة البحرين نقف عند حقيقتين مهمتين هما:

1 ـــ أن إيران بعد الثورة الإسلامية سنة 1979 أصبحت قبلة الشيعة في العالم ووضعت نفسها وصية على الطوائف الشيعية في كل مكان، وكذلك الطوائف الشيعية جعلت من إيران نموذجها وقدوتها.

2 ـــ أن الجاليات الشيعية في العالم وفي دول الخليج خاصة تتأثر سلبا وإيجابا بعلاقات بلدانهم مع إيران.

وكانت المعارضة الشيعية قد بدأت في تنظيم صفوفها في وقت مبكر خاصة عقب قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ونشرها فكرة تصدير الثورة، حيث شكلت أولى حركات المعارضة الشيعية في البحرين "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" ثم شكلت بعدها كل من "حركة أحرار البحرين الإسلامية" التي تتخذ من لندن مقرا لها، وحزب الله- البحرين الذي كانت السلطات البحرينية تنظر إليه بوصف تنظيما سياسيا شيعيا تابعا لسلسلة تنظيمات أنصار الثورة الإيرانية في الخارج "منظمات حزب الله"[2].

ثانيا: المؤسسات الشيعية في البحرين:

1 ـــ جمعية الوفاق الوطني الإسلامية: وهي امتداد ووريث لحركة أحرار البحرين المعارضة خارج البحرين، ويرأس الجمعية "علي سلمان" ونائبه هو "حسن مشيمع" وتعتبر الحركة التيار الرئيسي في أوساط شيعة البحرين، وقد اعتبرت المحرك الأساسي لصدامات 1994-1998 مع السلطة، كما أن الجمعية كانت هي المحرك الرئيسي لمقاطعة الانتخابات النيابية سنة 2002، وهذا ينسجم مع تحويل إيران لسياستها الخارجية من تصدير الثورة إلى الانفتاح الثقافي، والذي كان صداه لدى التجمعات الشيعية هو المناداة بالوطنية والحقوق للمواطنين المظلومين من الآخرين.

2 ـــ جمعية العمل الإسلامي: تيار شيعي محدود، وتعد امتدادا للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ويرأسها "محمد علي محفوظ" الذي كان قد شن هجوما على تلك الجمعيات السنية مثل "المنبر" و"الشورى" و"الأصالة" واصفا إياها بأنها تحقق النتائج المرجوة منها، وقد قامت الجمعيات بمقاطعة الانتخابات سنة 2002.

(4)- إيمان أحمد رجب،النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،أفريل 2010)،ص.291.

(1)- سيد حسين، مرجع سابق، ص ص.203-208

3 ـــ جمعية الرابطة الإسلامية: شيعية مقربة من الحكومة.

4 ـــ جمعية أهل البيت: شيعية، تم الاحتفال بمقرها الجديد في 2003/05/20 في مدينة "المحرق"، من مسؤوليها "عبد الله حيدر" و"محمد الفردوسي" ولها موقع "أهل البيت نت".

5 ـــ جمعية الرسالة الإسلامية: تتبع خط المدرسي والشيرازي، وقد عقدت في نهاية أكتوبر سنة 2002 المؤتمر النسائي الأول، واتصلت خلاله بـ "هادي المدرسي" وهو مؤسس النشاطات الرسالية في البحرين منذ السبعينيات، كما أنها أصدرت بيانا شديدا ضد "منظمة مجاهدي خلق" لاحتجازهم لفترة من الوقت المرجع الشيعي "محمد تقي المدرسي" أثناء وجوده في العراق، كما قامت بحملة لجمع التبرعات مع جمعية أهل البيت أثناء الحرب الأمريكية على العراق.

6 ـــ جمعية التوعية الإسلامية: يرأسها "عبد الوهاب الحسين" وتعتبر بمثابة الجناح الثقافي والاجتماعي لجمعية الوفاق[1].

إضافة إلى تأسيس الجمعيات وممارستها العمل السياسي والثقافي والاجتماعي فإن مظاهر أخرى بارزة تشير إلى ممارسة الشيعة لدور كبير في البحرين منها:

1 ـــ تأسيس وصدور صحيفة الوسط اليومية التي يرأسها المعارض الشيعي السابق "منصور الجمري"، وهو نجل رجل الدين المعارض "عبد الأمير الجمري".

2 ـــ المشاركة الحكومية في المناسبات الشيعية كعاشوراء والمآتم وتسهيل دخول المشاركين فيها من دول أخرى كإيران والعراق وسوريا.

3 ـــ عودة المعارضين الشيعة من الخارج، وممارستهم حياتهم الاعتيادية داخل البحرين.

4 ـــ القرار الحكومي بتدريس المذهب الشيعي الجعفري في المدارس، وتعيين مدرسين لذلك في مختلف المراحل.

5 ـــ تطور العلاقات بين البحرين وبعض الهيئات الشيعية في الخارج كمؤسسة " الخوئي" في لندن التي استطاعت تنظيم مؤتمر للتقريب بين الشيعة والسنة في البحرين في شهر سبتمبر 2003[2].

أما عن الدور الإيراني في ازدياد نشاط شيعة البحرين فقد نشر أخطر تقرير لإيران يتحدث عن مخطط إيراني يهدف إلى استقطاب وتحريك الشيعة في البحرين والكويت واستخدامهم في إفشال المشروع الأمريكي في المنطقة وضرب إيران، ويصف التقرير أهداف المشروع الإيراني بأنه يهدف إلى استخدام الشيعة العرب كرهائن إيرانية في الحرب السرية الدائرة بين طهران وواشنطن، ويشير إلى أن ما يحصل في العراق من اختراق للأجهزة الأمنية الإيرانية للساحة الشيعية عبر عمليات تمويل وتجنيد وإرسال عملاء ورجال دين هو جزء من مخطط أعد على مستوى المنطقة[3].

وقد غذي النفوذ السياسي للمعارضة الشيعية في البحرين عبر سنوات، نتيجة سياسات التمييز التي مارستها السلطة الحاكمة بحق المواطنين من أصول شيعية، ونتيجة لغياب مفهوم موحد ومتساوٍ للمواطنة، فمن بين الوظائف العليا في البلاد لا يشغل الشيعة الذين يشكلون غالبية السكان (60- 70%) سوى 17% من هذه الوظائف، وما يزيد من السخط الاجتماعي المتحول بسهولة إلى نقمة طائفية أن نسبة البطالة في البحرين التي حققت نجاحات اقتصادية وعلى مستوى الحريات تبلغ 19%، وهي نسبة مرتفعة ويعاني

(1)- سيد حسين، مرجع سابق، ص.208.

(2)-نفس المرجع، ص.209.

(1)- محمد عبد الحليم أبو جواد، ردع إيران: خليج بقيادة عسكرية موحدة (القاهرة: الأجواد للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص.90-91

منها شباب شيعة وسنة على السواء[1]. بيد أن المشكلة التي تعاني منها المعارضة أن هذه المعارضة غير موحدة، جمعية الوفاق تريد إصلاحات داخل النظام وهي تقبل ببقاء أسرة آل خليفة في السلطة مع فرض مزيد من الضوابط والتوازنات،لكن موقف الوفاق تعرض إلى انتقادات حادة بعد اندلاع الاحتجاجات، وبدأت أعداد متزايدة من الأصوات الشيعية تطالب علناً بطرد أسرة آل خليفة، هذا الخط الأكثر تشددا يجذب أعداداً كبيرة ومتزايدة من الأنصار وله وزن أكبر داخل البلاد، أما أنصار حركة 14 فيفري هي شبكة غير منتظمة إلى حد ما من الشباب الذين يتواصلون عبر موقعي التواصل الاجتماعي "فيسبوك وتويتر"، وهم الذين يخرجون للشارع ويتحدون دور الوفاق باعتبارها جماعة المعارضة الرئيسية[2]. وتُتهم "جمعية الوفاق" بأنها تفتعل أزمة بإصرارها على مطالب سياسية تبتغي من ورائها الوصول للسلطة، فالوفاق – كما تزعم فرق الموالاة – تطالب ببرلمان كامل الصلاحيات، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية لتحظى بسيطرة كاملة تمكنها من أن تشكل هي الحكومة، وتتسق تلك الاتهامات مع اتهامات أخرى تخص الوفاق بامتلاك أجندة خارجية تخدم الأطماع الإيرانية في البحرين[3].

ثالثا:الموقف الإيراني من الاحتجاجات:

منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في البحرين بدأ الموقف الإيراني الرسمي والشعبي واضحا في تأييد هذه الاحتجاجات، والدفاع عنها وتأكيد شرعية مطالبها. ومع أن الموقف الإيراني كان مؤيدا للثورات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا، إلا أن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتخذ طابعا تصعيديا مختلفا، سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص. وفي ما يلي استعراض لأهم معالم الموقف الإيراني تجاه الأحداث في البحرين:

- ✓ إدانة النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة، واتهامه بالإجرام وسفك الدماء والتأكيد على أن النظام سيقضى عليه بسبب هذه الدماء، وشنت حملة إعلامية كبيرة ضد النظام في وسائل الإعلام الرسمية كافة، من وكالات أنباء وصحف وقنوات فضائية ناطقة باللغات الفارسية والعربية والإنجليزية.
- ✓ التأكيد على "خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين" وخصوصا أن "ثورته تعرضت لإهمال إعلامي من قبل وسائل الإعلام الاستكبارية" حسب الرؤية الإيرانية، وهو ما دفع إيران إلى استخدام كل إمكاناتها للضغط على وسائل الإعلام هذه لتغطية الأحداث بشكل غير انتقائي.
- ✓ الهجوم الشديد على موقف علماء السعودية – الذين أيدوا موقف حكومة البحرين- حيث رأت إيران فيه دعوة لإراقة دماء المسلمين من قبل "العلماء المزيفين".
- ✓ الرفض الكامل للتدخل السعودي عبر دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين وشن حملة إعلامية شديدة ضد القرار الخليجي بهذا الخصوص، وما أعقبه من قمع للاحتجاجات في "دوار اللؤلؤة" ومستشفى "السليمانية"، وغيرها من مواقع التظاهرات.

(1)- "الحالة الإيرانية"،نقلا عن وحدة تحليل السياسات: www.dohainstitute.org ، (2011/4/02).

(2)– Frederic Wehrey, « Bahrain's Lost Uprising »:www.carnegie-mec.org,(12/06/2012).

(3)- عمر الحسن ولميس ضيف، "الوفاق والحوار الوطني في البحرين: من المشاركة إلىالانسحاب"،Studies.aljazeera.net/reports، (أوت 2011).

- ✓ تنفيذ حملة دبلوماسية لحض الدول الإسلامية على "حماية الشعب البحريني" ورفض التدخل الخليجي في الأزمة[1].

لقد قرأت الحكومة البحرينية ومؤيدوها في الداخل والخارج الموقف الإيراني من الأوضاع في البحرين على أنه يستند إلى أسس طائفية، وقد نفت إيران ذلك على لسان أكثر من متحدث رسمي، وأكدت أن موقفها الثابت هو "دعم الشعوب في مواجهة المستكبرين، والوقوف إلى جانب جميع الشعوب المستضعفة في العالم" على حد قول القاعد الأعلى "علي خامنئي". ولكن تتبع التصريحات والمواقف الإيرانية يظهر خصوصية في تعامل إيران مع الأوضاع في البحرين، وسقفا عاليا من النقد والإجراءات الدبلوماسية والسياسية يختلف عن الدعم اللفظي المحدود الذي قدمته إيران للثورات الشعبية في الدول الأخرى، وهذا من شأنه تأكيد الاتهامات الموجهة إلى طهران بالاستخدام الطائفي لأحداث البحرين خصوصا مع صدور بعض التصريحات عن مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، والتي تحدثت صراحة عن "إراقة الشيعة في البحرين"، ورأت في الحديث عن هلال شيعي في المنطقة مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعة في اليمن والبحرين. ووفقا للجنة البحرينية لتقصي الحقائق فإن السفارة الإيرانية في المنامة على اتصال مع قادة المعارضة البحرينية، وقد عملت على تشجيع قادة حركة الاحتجاج على مواصلة مظاهراتهم وتصعيد مطالبهم، كما حثت أيضا قادة حركة الاحتجاج على عدم قبول الدعوة لعقد حوار وطني. وقد عمل عملاء المخابرات الإيرانية على إنشاء المنظمات المالية والتجارية في البحرين، بما في ذلك البنوك، وتقديم المساعدات المالية لجماعات المعارضة. وتوجه رجال الدين الشيعة لتمويل أنشطة المعارضة النشطة سياسيا، كما تم توظيف من قبل الحكومة الإيرانية مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام للتأثير على تطور المظاهرات في البحرين خلال أحداث فيفري ومارس 2011، والتحريض على إزالة النظام السياسي في هذا البلد[2]، وقد كثفت إيران جهودها الداعمة لإحداث تغيير لصالحها في البحرين، وذلك على الصعيدين السياسي والإعلامي، من خلال إطلاق تصريحات مقصودة على لسان شخصيات رسمية وشبه رسمية للمطالبة بالبحرين وبكامل الخليج وأن عائدية البحرين والخليج هي للإيرانيين حسب الوثائق والمستندات التاريخية والقانونية[3].

وعقب وصول قوات مجلس التعاون الخليجي للبحرين يوم 14 مارس 2011 حدث تحول ملحوظ في محتوى وطبيعة البيانات الصحفية والتصريحات التي صدرت عن مسؤولين إيرانيين، وانتقد ممثلو الحكومة الإيرانية بالدعوة التي وجهها مجلس التعاون الخليجي وحذروا من تداعياتها ومن أنها ستؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين، ففي 16 مارس 2011 ندد الرئيس الإيراني السابق "محمد أحمدي نجاد" بوصول قوات مجلس التعاون الخليجي للبحرين، وفي 18 مارس 2011 صرح "علي لاريجاني" رئيس المجلس الاستشاري الوطني الإيراني أن "الخيانة من النظام السعودي والمجازر ضد شعب مسلم من البحرين لن تُنسى أبدا"، كما وصف مساعد قائد القوات الجوية الإيرانية الأحداث التي وقعت في البحرين بأنها "مذبحة"، وقال أن "الجيش العربي السعودي سوف يندم على ارتكابه هذه المجازر". وصرح المرشد الإيراني "خامنئي" أن "المملكة العربية السعودية ارتكبت خطأ بإرسال قواتها إلى

(1)- Mahmoud CherifBassiouni, Bahrain Independent Commission of Inquiry, (Manama:10 December 2011), p.383.

(1)- ناصر الشيخ عبد الله الفضالة، "الدور الإيراني في أزمة البحرين"، البيان، albayan.co.uk، ع. 307، (فيفري 2013).

(2) – Mahmoud CherifBassiouni, op. cit, pp. 383-384.

البحرين لأن هذا يغضب الدول الإسلامية" وذكر أيضا "كان انتصار شعب البحرين لا مفر منه"، وأضاف بأن "الأحداث الجارية في البحرين كانت مشابهة للتطورات في تونس ومصر وليبيا واليمن"، مما جعل ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" يطلب نشر قوات درع الجزيرة الخليجية -GCC)* JSF) لمساعدة القوات المسلحة البحرينية في الدفاع عن مملكة البحرين ضد التهديدات الخارجية وتأمين المواقع الحيوية[1]. لقد ركزت إيران على إعطاء الثورات الشعبية صفة "الصحوة الإسلامية" المستمدة من الثورة الإيرانية في كثير من التصريحات الرسمية من طرف رموز التيار المحافظ وقد أضفت الطابع الإيديولوجي على الثورات واعتبارها ثورة على تبعية الحكام للغرب[2].

جدول يبين عدد السكان الشيعة سنة 2010 في كل من إيران والعراق والبحرين وأذربيجان:

	ESTIMATED SHIA POPULATION 2010	PROJECTED SHIA POPULATION 2030	ANNUAL GROWTH RATE
Iran	69.208.000	82.904.333	0.9 %
Iraq	20.998.000	32.636.000	2.2%
Bahrain	459.000	617.000	1.5%
Azerbaijan	6.156.000	7.113.000	0.7%

المصدر:

Luis Lugo,The future of Global Muslim Population, Projections for 2010-* 2030,January 2011,p.154 To link to this report: www.pewforum.org(

*GCC-JSF: هو قوة عسكرية مشتركة مكونة من وحدات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أنشئ وفقا للدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون يوم 10 أكتوبر 1982 لمساعدة القوات الوطنية من دول مجلس التعاون الخليجي في الدفاع ضد الأجانب والتهديدات والحفاظ على أمنهم.

(1) – Mahmoud CherifBassiouni, op. cit, pp. 384-385.

(2)- فراس أبو هلال، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، نقلا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: www.dohainstitute.org(جويلية 2011).

رابعا: احتجاجات البحرين بين التنافس الإيراني والسعودي:

تسعى السلطة في البحرين لوضع هذه الاحتجاجات على أنها اشتباك بين السنة والشيعة، وهي رؤية تم نشرها على نطاق واسع من قبل المملكة العربية السعودية ودول الخليج، كما يرى بعض القياديون في التجمع السني ومن بينهم "عبد الطيف محمود" القيادي في التجمع السني أن صعود المطالب الديمقراطية هي مؤامرة من الشيعة[1]. وبذلك يبقى الهاجس الوطني لدى بعض البحرينيين من أن إيران تقوم بمساعدة مجموعات شيعية لزيادة حجمها في الاقتصاد البحريني وفي المؤسسات السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الإمساك بزمام أمور البلاد، كما أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى كونه أحد الأوراق السياسية التي تشكل بعدا في لعبة التوازن الدولي[2]. مما جعل حجم الاستثمارات السعودية في البحرين يصل 700 مليون دينار، أما نسبة الاستثمارات المملوكة من الشركات السعودية المسجلة في البحرين فقد بلغت أكثر من مليار دينار بحريني، فيما بلغ عدد الشركات الفاعلة التي فيها استثمار سعودي نحو 315 شركة، بينما بلغ عدد الشركات السعودية العاملة والمسجلة في البحرين 43 شركة، وقد قرر وزراء خارجية التعاون في اجتماعهم المنعقد في الرياض بتاريخ 10 مارس 2011 تقديم 10 مليارات دولار دعم مالي للبحرين على مدى 10 سنوات، وفي الاجتماع الطارئ الذي عقد في المنامة بتاريخ 14 مارس تقرر تقديم الدعم الأمني للبحرين ورفض أي تدخل خارجي[3].

وفي الوقت الذي تقوم فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدعم النظام السوري، كانت تؤيد حركة الاحتجاجات البحرينية والتي تصفها إيران بأنها مشروعة، وهاجمت بشدة موقف الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي الذي أرسل قوات درع الجزيرة لحماية المؤسسات السيادية في البحرين، كانت الانتقادات الإيرانية موجهة بشكل خاص للملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين أرسلتا قواتهما للبحرين.ولا يبدو الموقف الإيراني منفصلا عن الانتقاد الشديد الذي يوجهه كلا البلدين لإيران بسبب قضية الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، كما أنه لا ينفصل عن الانتقادات غير المتوقفة لإيران بسبب سياستها المتعلقة بدعم حزب الله في لبنان وكذلك محاولة التدخل في الشؤون الخليجية في إشارة إلى العلاقة مع المواطنين الشيعة في تلك الدول، وقد كانت الخطوات الخليجية المتخذة نحو ما كان يجري في البحرين متسارعة[4]، فعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية هي اللاعب الإقليمي الأكبر إلا أنها لا تريد بحرين ديمقراطية ذات غالبية شيعية في السلطة لأن هذا ستكون له انعكاسات على سكانها الشيعة ومن شأنه أن يمنح إيران مدخلا إليها، لقد لعبت السعودية دورا رئيسيا من خلال التدخل في البحرين بهدف قمع الاحتجاجات وقد أضعف القمع العسكري محاولة ولي العهد البحريني إجراء حوار مع المعارضة، مما بدد أي أمل في التوصل إلى حل وسط مع جمعية الوفاق.وقد قوبل اقتراح المملكة العربية السعودية بتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى

(1-)Marc Pellas, « Bahrain, la dictature "excusée" », Le monde diplomatique,(fevrier 2013).

(2)- زكريا سليمان بيومي، العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني (كفر الشيخ"مصر": دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2009)، ص.100.

(3)- الحالة الإيرانية"،نقلا عن وحدة تحليل السياسات: www.dohainstitute.org ، (2011/4/02).

(4)- محجوب الزويري، "حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر"، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات: studies.aljazeera.net (2013/4/16).

اتحاد أكثر إحكاما ينطوي على روابط عسكرية وسياسية واقتصادية بالريبة من جانب معظم البلدان، ولكن المتشددين في البحرين رحبوا بالفكرة.

ترى المملكة العربية السعودية في قيام اتحاد أكثر رسوخاً فرصة لدعم حلفائها في البحرين، فالمبادرة السعودية توفر لأسرة آل خليفة مخرجا لتجنب قضايا الإصلاح السياسي الصعبة، وقد أدى هذا الاقتراح أثار عداء الشيعة في البحرين إذ تدعو المعارضة إلى إجراء استفتاء عليه، كما أن هذه الفكرة أثارت توترت مع إيران. عندما تدخلت القوات السعودية في البحرين تحت ستار مجلس التعاون الخليجي لم تعترض دول مجلس التعاون في ذلك بسبب الخوف من أن ينتقل الربيع العربي "الثورات العربية" إلى دول الخليج[1].وأضاف عاملا للتوتر في علاقات تلك الدول مع إيران، ولكن هذا الأمر لم يقف عند هذا الحد بل تطور ليأخذ بعدا شعبيا، وذلك من خلال الخوف من الشيعة والحديث عن أن ما يجري وما تسانده إيران عملياً هو عبارة عن محاولة لتقوية دور الشيعة في المنطقة على حساب أهل السنة، وفي هذا السياق يزداد القلق عندما تضم بعض الدول من بين سكانها مواطنين شيعة حيث يصبح النظر إلى هؤلاء من جانب دولهم بوصفهم أداة محتملة بيد إيران وهو القلق الذي تبديه المملكة العربية السعودية والبحرين واليمن. إن تطور حالة القلق والمخاوف السياسية مما تقوم به إيران في ما يتعلق بالمذهب الشيعي، والحديث عن حماية هؤلاء الشيعة لا سيما في الدول العربية قد عزز من الشكوك بشأن سياسات إيران الإقليمية[2].

الخاتمة:

نستنتج من هذه الدراسة أن حركة الاحتجاجات في البحرين تميزت عن مثيلاتها في المنطقة العربية التي استندت على أساس طائفي متوتر يؤكد على المقابلة بين مكونين رئيسيين للمجتمع البحريني هما السنة والشيعة ما ساهم في ربط المكون الداخلي بالبعد الإقليمي، ومنذ بداية الاحتجاجات البحرينية كان الموقف الإيراني الرسمي والشعبي واضحا في تأييد هذه الاحتجاجات، والدفاع عنها وتأكيد شرعية مطالبها كما أبدى عدم الرضا لإرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين وهي تدخل من باب التنافس بين إيران والسعودية المستمر،كماأدين النظام البحريني بلهجة شديدة غير مسبوقة واتهامه بالإجرام وسفك الدماء كما شنت إيران حملة إعلامية كبيرة ضد هذا النظام في وسائل الإعلام الرسمية كافة من خلال وكالات الأنباء والصحف والقنوات الفضائية الناطقة باللغات الفارسية والعربية والإنجليزية.

لكن السؤال المطروح يرتبط بحالة الاحتجاجات البحرينية والقلق السعودي والأسرة الحاكمة في البحرين بشأن حسابات الربح والخسارة الإيرانية من تبعات الربيع العربي،كما أنه لا ينفصل عن الانتقادات الموجه لإيران بسبب سياستها المتعلقة بدعم حزب الله في لبنان وكذلك محاولة التدخل في الشؤون الخليجية في إشارة إلى العلاقة مع المواطنين الشيعة في تلك الدول، فهه الاحتجاجات مرتبطة بشبكة تأثيرات فاقمت من المخاوف المحلية والعالمية، وزادتها حدة وضعا دوليا تحركه مصالح قوى رهين أزمة اقتصادية عالمية.

(1) - Frederic Wehrey,op. cit.

(2)-محجوب الزويري، "التجربة العملية للمشروع الإيراني: النجاحات، الإخفاقات، الإشكاليات،" في:مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها (نظام بركات محررا)، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص.457.